

تداعيات الأزمة الأوكرانية على النفوذ الروسي في المنطقة الأوراسية

Repercussions of the Ukrainian Crisis on Russian Influence in the Eurasian Region



سهام حروري

جامعة محمد خيضر، بسكرة، sihem.harouri@univ-biskra.dz

انفال شواح

جامعة محمد خيضر، بسكرة، anfah.chouah@univ-biskra.dz

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

تاريخ الإرسال: 2021/01/16 تاريخ القبول: 2021/05/01 تاريخ النشر: 2021/07/10

ملخص:

شهد النظام الدولي بسقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة توجها جديدا نحو تثبيت القيم الغربية الليبرالية والسير نحو نهج أمركة العالم ليصبح على نمط واحد، يحمل شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما شهد غياب أحد أهم أقطابه الأساسية المتمثل في الاتحاد السوفيتي السابق، الذي خلفته روسيا كوريث شرعي. وبما أن الفضاء الأوراسي يشهد في الوقت الراهن تصارع وتنافس القوى الكبرى، واستنادا إلى تعبير المنظر الروسي ألكسندر دوجين؛ فإن الأهمية التي تتمتع بها أوكرانيا في الرقعة الأوراسية هي سبيل روسيا في استعادة النفوذ الأوراسي.

الكلمات المفتاحية: أوكرانيا، روسيا، الأزمة الأوكرانية، منطقة أوراسيا، النفوذ الدولي.

Abstract:

With the fall of Berlin wall and the end of the cold war, the international system witnessed a new trend into stabilizing liberal western values and moving towards an approach to Americanizing the world to be on one style bearing the slogans of democracy and human rights. It also witnessed the absence of one of its important poles - Soviet Union- in which Russia made it as the legitimate heir. Since the Eurasian space is currently witnessing the great powers struggle and competition, and According to the expression of the russian theoretician Alexander Dugin, the importance that Ukraine has in the eurasian territory is Russia's way to restore eurasian influence.

Keywords: Ukraine, Russia, Ukraine crisis, Eurasia region, International Influence.

* المؤلف المرسل: سهام حروري، sihem.harouri@univ-biskra.dz

مقدمة:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، رفضت روسيا تحجيم مكانتها، وعدم الاعتراف بحقها التاريخي في السيطرة على جوارها القريب. وتمسكت بسعها الدائم لفرض نفسها كقوة إقليمية؛ حيث تبنت ودعت ودعمت فكرة التعددية القطبية - معارضة هيمنة قطب واحد على العالم ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما ترجمته سياسات بوتين الذي عزم منذ وصوله للسلطة إلى تبني وترسيخ فكرة المشروع الأوراسي.

لقد حظيت أوراسيا باهتمام المنظرين الجيوسياسيين التقليديين؛ ويعد هارولد ماكندر من السابقين الذين أولوا اهتماما للمنطقة وكذلك بريجنسكي في كتابه "رعدة الشطرنج الكبرى". واليوم عادت الفلسفة الأوراسية بصورة أعمق على يد المنظر والمفكر الروسي ألكسندر دوغين في أطروحاته "أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" التي أخذت حيزا واسعا من الاهتمام لدى الأوساط الأكاديمية، وبشكل خاص لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي عزم على عودة روسيا للواجهة كقوة إقليمية ثم كقوة دولية مستقبلا، فبات يستلهم أفكاره وتحركاته من أفكار دوغين الذي يعد اليوم العقل المدبر للمكرومين.

وقد كانت الأزمة الأوكرانية "أزمة القرم" 2013-2015، التي لا يزال صداها ممتدا ليومنا هذا بمثابة الضربة الكبيرة التي وجهتها روسيا للغرب على أرض أوراسيا؛ كون أوكرانيا تشغل مكانة محورية في الجيوبوليتيكا الأوراسية، والتي من خلالها عادت الأنظار لتتجه مجددا نحو روسيا كقوة تدرك جيدا أهدافها. وبرهنت من خلال تدخلها في الأزمة الأوكرانية على عدم ترددها مطلقا في خوض أي صدام مع أي جهة كانت تحاول زعزعت التواجد الروسي في مجال نفوذها الحيوي.

انطلاقا مما سبق، ستحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية المحورية التالية: كيف أثرت الأزمة الأوكرانية على النفوذ الروسي في المنطقة الأوراسية؟ مع الاعتماد على فرضية مفادها أن: تعزيز المكانة الروسية والنفوذ في أوراسيا مرهون بالسيطرة على أوكرانيا.

- للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية تم التطرق إلى العناصر التالية:
- الضبط المعرفي للأزمة الدولية والأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا
 - قراءة في الأزمة الأوكرانية ورد الفعل الروسي
 - مشروع الاتحاد الأوراسي كآلية لاسترجاع النفوذ الروسي في المنطقة الأوراسية

1. الضبط المعرفي للأزمة الدولية والأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا:

أ- الأزمة الدولية

* تعريف الأزمة الدولية :

يتم تعريف الأزمة الدولية انطلاقا من أوصافها الظاهرة والمحسوسة. ونتيجة لاختلاف الأزمات من حيث الخصائص على الرغم من وجود ملامح خاصة مشتركة تعددت التعاريف المقدمة لها منها التعريف الذي يرى بأنها: "موقف بين دولتين أو أكثر يتم إدراكه من قبل صانع القرار. ويتسم بالخصائص التالية:

➤ تهديد للأهداف والقيم والمصالح الهامة للدول.

- إدراك صناع القرار محدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار، وهو ما يتطلب سرعة اتخاذ قبل ظهور موقف جديد يحول دون علاج الموقف الأول.
- المواقف المفاجئة تشكل تهديد مفاجئ لصناع القرار "المساعدة 2012، ص. 308).

ويرى كل من مارتين غريفيش وتيري أوكالاهان أن الأزمة الدولية: "عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطراً كبيراً يحقد بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازدياداً حاداً. والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول قد تتصعد فتنتج عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه. لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب، لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب" (غريفيش وأوكالاهاان 2000، ص. ص. 47-48).

الملاحظ على التعريفين السابقين أنهما يركزان على مواقف الدول وكيفية إدراكها للتهديد.

من جهة أخرى، تتداخل الأزمة الدولية مع الصراع الدولي لتعبر عن إحدى مراحل الصراع. ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف، تؤدي إلى تصاعد شدة وخطورة الصراع، لتمثل المرحلة الأعلى في الصراع أين تظهر إمكانات وضع حد له عن طريق استخدام القوة نتيجة لتهديد القيم والمصالح والأهداف العليا (المساعدة 2012، ص. 309).

من التعريفات السابقة للأزمة الدولية يمكن استخلاص جملة من العناصر التي تقوم عليها، وتمثل في حدوث وضع أو تغيير مفاجئ يشوبه التوتر لتسارع أحداثه، يمتاز بضيق الوقت للتعامل معه ويحمل تهديداً من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً لأطراف الأزمة.

*تعريف إدارة الأزمة الدولية International Crises Management :

استخدم ألكسندر جورج Alexander George مفهوم إدارة الأزمة على أنها "القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر والجبر والضغط الإكراهي في العلاقات الدولية، بمعنى إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب" (الجبوري 2011، ص. 42).

ووفقاً لسنايدر Snyder تتمثل إدارة الأزمة الدولية في "سعي أطراف أزمة ما إما لممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف، أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر مرتفعة" (الجبوري 2011، ص. 43).

مما سبق، فإن إدارة الأزمة الدولية تعبر عن التخطيط المستمر الذي يتتبع مراحل الأزمة الدولية التي تحمل مجريات سريعة، تهدد المصالح العليا للدولة، واحتواء الأزمة من أجل الحد من تفاقم الأوضاع وتجنب احتمال الوقوع في الحرب، والخروج من الأزمة بأقل الخسائر وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب. وهنا تختلف إدارة الأزمة عن حل الأزمة الذي يعني إنهاء الأزمة من دون الاستفادة من الفرصة التي تمثل إحدى معالمها.

ب-الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا

* الموقع الجغرافي لأوكرانيا :

لأوكرانيا ثقل ووزن كبير في الخارطة الجيوسياسية العالمية؛ فهي تمتلك موقع جغرافي خولها أن تكون دولة فاصلة ومفصلية في قلب العالم حسب وصف "ماكندر". وقد عبر "بريجينسكي" عن المنطقة الأوراسية برقعة الشطرنج الكبرى؛ فأوكرانيا تتمتع بمكانة هامة، وتحمل في تركيبها المجتمعية ثراء وتنوعا عرقيا، وتحوي من الثروات ما يجعلها مطمعا ومسرحا للتنافس الدولي.

من حيث الموقع، تقع أوكرانيا في أوروبا الشرقية وعاصمتها كييف (KIEV). يحدها شمالا روسيا البيضاء، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف، ومن الجنوب الغربي مولدافيا ورومانيا، ويحدها غربا المجر، سلوفاكيا وبولندا، أما روسيا فتحدها شرقا وشمالا. (<https://bit.ly/3qqM2aZ>).

تبلغ مساحة أوكرانيا نحو 600 ألف كم²، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 42.8 مليون نسمة حسب إحصائيات 2015، ويمثل العنصر الروسي 11% من مجموع عدد السكان. وبعد انفصال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي في 1991/08/24 باتت أوكرانيا تحتل المرتبة الثانية أوروبا بعد روسيا على المستوى العسكري من حيث أكبر جيش (السامرائي 2018، ص. ص. 91-92).

إجمالاً، تتمتع الجغرافيا الأوكرانية بمجموعة من المميزات. يمكن إجمالها في الآتي:

- "تقع أوكرانيا في موقع يتوسط روسيا ذات الماضي الشيوعي وأوروبا ذات الفكر الليبرالي الغربي.
- تتميز أوكرانيا بكونها مطلة على البحر الأسود؛ الذي يشكل مخرجاً للوصول إلى المياه الدافئة.
- تشكل جغرافية أوكرانيا ممراً مهماً للتجارة الخارجية بين روسيا ودول أوروبا، ومعبراً مهماً لخطوط نقل وإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا.
- تتميز الجغرافيا الأوكرانية بامتلاكها سهلاً فسيحاً وواسعاً يحوي سهولاً وتربة صالحة للزراعة ما يجعل منها سلة خبز أوروبية وضماناً في تحقيق الأمن الغذائي.
- تتميز هذه الجغرافيا بوقوعها في منطقة فاصلة وجسراً بين روسيا وأوروبا" (رسول 2018، ص. ص. 26-27).

إن ما يميز الموقع الجغرافي لأوكرانيا أنها تقع في المنطقة الأوراسية، التي تعبر عن المجال الجغرافي الذي يربط القارة الآسيوية بالقارة الأوروبية. وقد حدد ماكندر مفهوماً لها بأنها "تلك الأرض البرية المتواصلة المطوقة بالتلج من الشمال، والمطوقة بالماء من جميع الجهات. وتقع فيها المنطقة المركزية. لقد حلت روسيا محل إمبراطورية المغول، وحل ضغطها على فنلندا واسكندنافيا وبولندا وتركيا وإيران والهند والصين محل الغارات الطاردة المركزية لرجال السهوب وبشكل أوسع في العالم إنها تحتل الموضع المركزي في أوروبا إنها تستطيع شن الغارات من جميع الجوانب. إنها قلب توازن القوى لمصلحة الدولة المركزية الذي ينتج من توسعها في المناطق الهامشية لأوراسيا، سوف يسمح لها باستعمال المصادر القارية الكبيرة بهدف بناء أسطول وسوف تكون إمبراطورية العالم على مرأى منا" (Mackinder 1904, p.p. 431-436).

لقد أولى "هارولد ماكندر" اهتماما بالمنطقة الأوراسية التي أطلق عليها صفة "المحور الجغرافي للتاريخ"، وحدد المنطقة الأهم فيها والتي تمثلت في "قلب العالم Heartland" والتي من خلال التحكم فيها يمكن السيطرة على العالم ككل. وهذا الصدد صاغ عبارته المأثورة:

**"Who rules East Europe commands the Heartland
Who rules the Heartland commands the World-Island
Who rules the World-Island commands the World "**

"من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على منطقة القلب، من يحكم منطقة القلب يسيطر على جزيرة العالم، من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم" (Brezinski 1997. P.38).

من جهته، عرف بريجنسكي أوراسيا على أنها "القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيك، موطن الدول الأقدر سياسيا والأكثر ديناميكية في العالم ... وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر تطلعا إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي" (بريجنسكي، ص. 48). وهنا تجدر الإشارة إلى أن أوكرانيا التي تقع في الرقعة الأوراسية ستشهد على أرضها تنافسا وصراعا حول السيطرة على العالم.

كما تضم أوكرانيا شبه جزيرة القرم، التي خضعت تاريخيا لحكم المغول التتار في النصف الأول من القرن الثالث وكانت تعني القرم حينها القلعة. وقد حلت في القرن الثامن عشر محل نزاع بين الإمبراطورية العثمانية والروسية، إلى أن ضمتها الإمبراطورة كاترين إلى روسيا سنة 1783، وتحولت إلى جمهورية ذات حكم ذاتي في عام 1921، ثم قام ستالين بتحويل القرم إلى مقاطعة تابعة لروسيا سنة 1945 إلى أن قام نيكيتا خروتشوف الأوكراني الأصل سنة 1954 بالعدول عن هذا القرار ومنح هذه الجزيرة لأوكرانيا (رسول 2018، ص. 83-84). لتصبح شبه جزيرة القرم منطقة تتمتع بالحكم الذاتي يسكنها الروس فهذه الجزيرة تعتبر مقر للأسطول الروسي "سيفاستيبول" في البحر الأسود (<https://bit.ly/2Nb2Swl>).

* دوافع الاهتمام الروسي بأوكرانيا :

بمجرد الحديث عن أوكرانيا يتبادر إلى الذهن الحديث عن روسيا؛ ويعود ذلك للعلاقة التاريخية التي تربط الدولتين في ظل الاتحاد السوفيتي سابقا. ولعل أكثر ما يعمق التقارب رغم الانفصال اليوم هو ذلك التقارب الجغرافي والعرقى والمذهبي بينهما، كما لا يمكن إنكار البعد العسكري والطاقي الذي يحكم العلاقات بين الطرفين.

تعد أوكرانيا "دولة شقيقة لروسيا بالمعيارين العرقى والمذهبي" (رسول 2018، ص. 33)؛ والمقصود هنا بالمعيار المذهبي أن كل من أوكرانيا وروسيا تنتميان إلى الكنيسة الأرثوذكسية. كما أن أوكرانيا بوابة روسيا على البحر الأسود وعلى بعض دول أوروبا الشرقية، كما يشكل شرق أوكرانيا امتدادا لغرب روسيا الذي تتواجد به العاصمة موسكو، أي أنها حديقته الخلفية (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 2014، ص. 4).

تمثل أوكرانيا خطا دفاعيا أوليا لروسيا، فهي تحوي أكبر مخزون بشري للأقليات الروسية خارج روسيا الاتحادية. كما تشكل أهمية إستراتيجية للأمن القومي الروسي في الخارج القريب، ويعني تقدم الغرب إلى البحر الأسود بضم كل من بلغاريا ورومانيا للحلف الأطلسي، وضم دول البلطيق السوفيتية السابقة (استونيا،

لاتيفيا وليتوانيا) أن روسيا ستواجه جوار البحر الأسود الذي ينتهي إلى فضاء الحلف الأطلسي (رسول 2018، ص.ص. 101-102). وهو ما يقوي ويعزز تمسك روسيا بأوكرانيا؛ "لروسيا الاتحادية ثلاث بوابات رئيسية تنفتح عبرها على العالم وهي وسط آسيا، القوقاز، وأوكرانيا. وتشكل أوكرانيا أخطرها على الإطلاق فعبّر السهّل الأوكراني، مرت الجيوش الأوروبية الغازية لأراضي روسيا الاتحادية في حربين عالميتين" (قلعجيه 2016، ص. 185).

لقد أشاد بريجنسكي بأهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا في قوله أن "أوكرانيا هي المربع الجديد والمهم في رقعة الشطرنج الأوراسية، محورا جيوبوليتيكا لأن مجرد وجودها كدولة مستقلة يساعد في تغيير وضع روسيا، فبدون أوكرانيا لا تعود روسيا إمبراطورية أوراسية، وبوسع روسيا بدون أوكرانيا أن تجتهد من أجل المكانة الإمبراطورية لكنها ستكون عندئذ دولة إمبراطورية آسيوية الغالبية" (بريجنسكي، ص. 65).

كما يرى بريجنسكي أنه "على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحرم روسيا الاتحادية من ثلاث ركائز جيوسياسية مهمة. بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية، وهي أوكرانيا، أوزبكستان وأذربيجان. أوكرانيا تطل على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية وأي وجود أمريكي في أوكرانيا سيمنع روسيا الاتحادية من نشر أساطيلها مؤثرة بذلك على أوروبا وآسيا" (قلعجيه 2016، ص. 185). كما أشار رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل إلى أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا في مقولته: " إذا أرادت القوى الغربية أن تقضي على الاتحاد السوفيتي عليها أن تفصل أوكرانيا عن روسيا" (النائلي 2017، ص. 199).

لعل هذه الأسباب قد تكون كافية لروسيا الاتحادية الطامحة للمضي قدما نحو عالم متعدد الأقطاب تسيطر فيه على القطب الأهم في العالم "أوراسيا"، أن تولي اهتماما كبيرا لأوكرانيا التي تشغل موقعا حاسما بالنسبة للإمبراطورية الروسية الجديدة.

بالانتقال إلى مجال الغاز والطاقة؛ يعد الموقع الجغرافي لأوكرانيا ممرا للتجارة الخارجية الروسية خاصة تصدير الطاقة نحو أوروبا، فقد صدرت شركة غازبروم الروسية عام 2004 الغاز إلى 22 بلدا أوروبا من أصل 35 بلدا أوروبا، وشكل الغاز الروسي نحو 40% من إجمالي واردات الطاقة الكلية الأوروبية من نفس السنة (رسول 2018، ص.ص. 58-59). حيث يمر ما يقارب 94% من صادرات الغاز الروسية نحو أوروبا عبر أوكرانيا من خلال خط دروشيا المعروف بخط الصداقة (رسول 2018، ص. 47). أي أن أوكرانيا تمثل لروسيا معبرا للأسواق الأوروبية.

أما بالنسبة للجانب العسكري؛ لا يخفى على الأذهان أن أوكرانيا التي تعتبر إحدى الدول المؤسسة للاتحاد السوفيتي إلى جانب كل من روسيا وبيلاروسيا، قد كان لها نصيبا وافرا من القوة العسكرية التي خلفها الاتحاد السوفيتي. كما لا تزال هناك تبعية بين أوكرانيا وروسيا في مجال الأمن الوطني، فالأراضي الأوكرانية تحتضن في مدينة خاركوف مصنع malycher أين يتم تصنيع أجزاء من الدبابات القتالية الروسية T80 إضافة إلى صواريخ جو جو R27، وكذلك أجزاء من صواريخ ICBM و SLBM التي يساهم في صنعها مكتب الدراسات الأوكراني OKBY ANGEL في مصنعه NPO YOUJMACH. ولقد صرح الوزير الروسي للصناعة والطاقة سنة 2005، بوجود 2000 مؤسسة من البلدين تجتمعان في إطار التعاون والصناعة العسكرية، مع وجود اتفاقيات موقعة بين الطرفين في مجال تصدير الأسلحة من بينها اتفاقية حول التعاون التقني والصناعي والبحث بين مؤسسة الدفاع وقعت في 18 نوفمبر 1999 (Badri 2007,p. 55).

تحتوي أوكرانيا على أكبر قاعدة عسكرية روسية في شبه جزيرة القرم، التي تعتبرها القاعدة البحرية التي تمثل مركزا استراتيجيا ولوجيستيا للغواصات والأسطول البحري الروسي، والقوة الضاربة لمنطقة البحر الأسود وامتداد للبحر الأبيض المتوسط هذا ما جعل روسيا تنفطن عند وصول يانوكوفيتش للسلطة في 2010 إذ قامت بعقد اتفاقية تمديد عقد الإيجار لأسطول البحر الأسود إلى غاية 2042 (السامرائي 2018، ص. 100).

2. قراءة في الأزمة الأوكرانية ورد الفعل الروسي:

لقد حملت الأزمة الأوكرانية الأخيرة "أزمة القرم" 2013-2015 في طياتها انقساما بين غرب أوكرانيا الذي ينادي بالحدو حذو النهج الغربي الليبرالي، وشرق أوكرانيا الموالي لروسيا. وبذلك أثارت الأزمة الأوكرانية جدلا واسعا في الساحة الدولية ولدى الدارسين والمهتمين بالشؤون الدولي لأهميتها وما تنطوي عليه من أبعاد سواء على المستوى الإقليمي (الأوراسي) أو على المستوى الدولي ككل. فروسيا الاتحادية التي نصبت نفسها خليفة للاتحاد السوفيتي، وحملت مسؤولية إحياء أمجادها تعتبر هذه الأزمة شأنًا داخليا ولا يمكن السماح للغرب بضم أوكرانيا للاتحاد الأوروبي (EU)، والحلف الأطلسي (NATO).

أ- الأزمة الأوكرانية:

تعود جذور الأزمة الأوكرانية الراهنة إلى ما يعرف "بالثورة البرتقالية" التي عرفتها أوكرانيا في العام 2004، حين لاحظ الغرب عودة روسيا مع بوتين كقوة اقتصادية وسياسية ورغبة موسكو المتنامية في استرجاع نفوذها في كومنولث الدول المستقلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى جعل المرشح للرئاسة "فيكتور يوشينكو" الاندماج الأوروبي أساسا لبرنامج الانتخابي، وعبر عن مصالح غرب أوكرانيا التي تميل تقليديا نحو الغرب، وهذا ما كان يناقض برنامج المرشح "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا والذي كان يتلقى دعما كبيرا من طرف شرق أوكرانيا (نومكن 2006، ص. 13-14).

تم إجراء الانتخابات في 21 نوفمبر 2004 وحسنت النتيجة لصالح "فيكتور يانوكوفيتش"، إلا أن هذه النتيجة لاقت رفضا ونعتت بعدم الشرعية، كما عبر الغرب كذلك عن رفضه لهذه النتائج وروسيا المؤيدة ليانوكوفيتش دعت لضرورة إعادة النظر في الانتخابات. وفعلا تم الذهاب إلى الدورة الثانية بعد قرار المحكمة وحسنت نتائجها بفوز "فيكتور يوشينكو" مع مطلع 2005 الذي سبق وطلب من موسكو أثناء حملته الانتخابية عدم التخوف من وصوله إلى السلطة بالإشارة إلى أنها ستبقى جارة (السامرائي 2018، ص. 95-96).

البداية الأولى للأزمة الأوكرانية 2013-2015 تعود إلى تنديد مظاهرات ميدان كييف بالفساد وطالبت بحرية تعبير حقيقية ومشاركة سياسية أوسع للمواطنين وتقليص سلطات الرئيس. فالاقتصاد الأوكراني لم يتعاف أبدا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال أوكرانيا؛ حيث لم تقدم حكومة يانوكوفيتش (الذي تولى الحكم منذ سنة 2010) حلا لمشكلة مستويات المعيشة (<https://bit.ly/2Nb2Swl>) حيث كانت هذه الاحتجاجات مدعومة من الغرب، وذلك إثر اتخاذ الرئيس الأوكراني الموالي لروسيا قرار يتعلق بتجميد اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي التي سبق وتم التوقيع عليها في قمة الاتحاد براغ سنة 2009 في إطار الشراكة الأوروبية-الشرقية. كما أعرب عن نية أوكرانيا في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الجمركي الذي يضم رابطة الدول المستقلة وروسيا (النائي 2017، ص. 186).

بعد تواصل الاحتجاجات فر يانوكوفيتش إلى روسيا وبادر البرلمان الأوكراني بإقالته عن رئاسة الجمهورية، وتم الإعلان عن 25 ماي 2014 كتاريخ لإجراء انتخابات مبكرة. هذا ما اعتبره يانوكوفيتش بمثابة انقلاب على الشرعية في أوكرانيا (رسول 2018، ص 186). في المقابل فاز في الانتخابات الأوكرانية بترو بوروشينكو المعارض لروسيا الذي سبق وصرح بطرد الأسطول الروسي قاعدة سيفاستيبول من البحر الأسود وإنهاء العقد المؤجل لروسيا (السامرائي 2018، ص. 100).

ب- الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية:

تبنت روسيا موقفا حاسما من الأزمة الأوكرانية؛ حيث تعد هذه الأزمة بمثابة النقطة الحاسمة بالنسبة لروسيا من جهة الغرب، الذي بات يحوم حول الحدود الروسية ويخيم في سماء أوراسيا التي تعد منطقة نفوذ روسية. وفيما يلي طرح للتحركات التي باشرت بها روسيا خلال هذه الأزمة:

- لعل أبرز موقف اتخذته روسيا كان متعلقا بشبه جزيرة القرم التي تمثل لروسيا عمقا استراتيجيا وبعدا عسكريا. فقد "قدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طلبا إلى مجلس الاتحاد الروسي من أجل الموافقة على استعمال القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا، وهذا ما تم في مارس 2014 الموافقة على طلب بوتين، وذلك للتدخل في إقليم القرم ومناطق شرق أوكرانيا" (النائلي 2017، ص.ص. 187-188). وقد صرح الرئيس بوتين في هذا الصدد "إن موقع القرم على البحر الأسود له أهمية جيوسياسية، وأحد أسباب اتخاذ خطوة ضم شبه جزيرة القرم كان لتجنب زيادة نفوذ الحلف الأطلسي هناك وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت توقيع وثائق ملزمة قانونا تضمن أن ذلك لم يكن عزم الحلف" (السامرائي 2018، ص. 103). وقد جاء التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم كرد فعل طبيعي على التخوف الروسي من امتداد الناتو إلى مجالها الحيوي.

- استغلت روسيا تأزم الأوضاع في أوكرانيا لصالحها وأقرت بوجوب حماية مواطنيها في شبه جزيرة القرم التي تضم أكثر من 60% من ذوي الأصول الروسية. هذا ما تسبب في غضب واستنكار الغرب وقد أرسلت روسيا قوة عسكرية إلى شبه جزيرة القرم أين قامت بمواجهات مسلحة بين الانفصاليين المدعمن من طرف روسيا وبين القوات الأوكرانية، ثم تم الإعلان من طرف الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم عن إجراء استفتاء شعبي (النائلي 2017، ص.ص. 187-188). وتم إجراء الاستفتاء في 16 مارس حيث عبرت نتائجه على أغلبية ساحقة بنسبة 96.8% من سكان القرم لصالح ضم القرم إلى روسيا، لتصبح بذلك جمهورية جديدة في روسيا الاتحادية (رسول 2018، ص.ص. 87-88).

وهذا ما يعد مكسبا فعليا لروسيا في خضم التنافس الدولي في المنطقة الأوراسية. وأعربت روسيا من خلال موقفها هذا عن الوقوف أمام الزحف الأطلسي بتحجيم السيادة الأوكرانية بالسيطرة على القرم.

فالأزمة الأوكرانية بينت واقع التنافس وتضارب المصالح بين روسيا والغرب في رقعة الشطرنج الأوراسية. كما عكست تخوف الغرب من عودة روسيا كقطب يهدد الهيمنة الأمريكية والمصالح الغربية، هذا ما دفع بالغرب إلى المضي نحو تضييق الخناق على روسيا، ومحاولة محاصرتها بغلق جميع المنافذ في محاولة لعزل روسيا جغرافيا.

3-مشروع الاتحاد الأوراسي كآلية لاسترجاع النفوذ الروسي في المنطقة الأوراسية

نتيجة لموقف روسيا وتدخلها في الأزمة الأوكرانية فرضت عليها مجموعة من العقوبات، تراوحت بين السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أثرت بشكل سلبي بطبيعة الحال على روسيا. فروسيا أثبتت للعالم من خلال الأزمة الأوكرانية عودتها بكل عناصر القوة والقدرة التي تمكها من لعب دور مهم ومفصلي في الخارج القريب.

من جهة أخرى، أنتجت محاولة الاتحاد الأوروبي في التوسع لضم مجموعة من الدول السوفيتية سابقا على رأسها أوكرانيا، تخوفا لدى الكرملين، وهذا ما عكسه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. ما انجر عنه تبني روسيا توجهها لطالما قرأنا عنه في كتابات المنظرين الجيوبولتيكيين ليتحقق بعد انفجار الأزمة في أوكرانيا، لتعلن روسيا في مطلع 2015 عن ولادة اتحاد أوراسي يضم كل من روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء وكازاخستان، ثم توسع ليضم كل من أرمينيا وقرغيزستان.

أ-الاتحاد الأوراسي: المبادئ والأهداف

تعود اللجنة الأولى للاتحاد الأوراسي إلى العام 1994، حين أعلن عن قيامه رئيس كازاخستان السابق نور سلطان نزارباييف وفقا للمبادئ التالية:

1. "المنفعة الاقتصادية المشتركة.
2. التكامل متعدد الجوانب.
3. توحيد المنظمات السابقة لإقامة الاتحاد الأوراسي.
4. توحيد البلدان تبعا لجمهورية كل بلد" (قلعجيه 2016، ص. 187).

في تاريخ 29 ماي 2014 وقعت كل من روسيا الاتحادية، روسيا البيضاء، كازاخستان اتفاقا لإنشاء الاتحاد الأوراسي في أستانة عاصمة كازاخستان. ليعزز هذا الاتحاد الاندماج بين هذه الدول التي يربطها في الأساس منذ العام 2010 اتحادا جمركيا بموجب الاتفاقية المبرمة عام 2007 وتأسيس المجال الاقتصادي الموحد في يناير 2012، حيث تلتزم هذه الدول بضمان حرية تنقل المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والعمال، ووضع سياسة مشتركة في القطاعات الاقتصادية الأساسية الطاقة الصناعة، الزراعة. وقد انضم لهذا الاتحاد لاحقا في نفس السنة كل من أرمينيا وقرغيزستان (قلعجيه 2016، ص. 188-189).

مع بداية 2015، دخلت معاهدة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حيز التنفيذ ليتم العمل على تحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها الاتحاد، وهي كالتالي:

-تقديم الاتحاد الكثير من الإمكانيات للتنمية والتعاون الاقتصادي في إدارة احتياجات الطاقة، واستثمارها وإقامة البنية التحتية الضرورية لنقل الطاقة واستهلاكها في أوروبا وآسيا. كما أنها ستؤثر في المسارات الأساسية للتجارة وبدائل النقل التجاري.

-التعاون السياسي، الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء بما يشكل تهديدا للهيمنة الأمريكية في آسيا والمحيط السابق للاتحاد السوفييتي، لاسيما في ظل تنامي الصراع بين القوى الكبرى في إطار تشكيل النظام الدولي الجديد. (<https://bit.ly/3qrLthb>).

كما يسعى بوتين إلى تحقيق التكامل بين تنفيذ مبادرة الحزام والطريق الصينية وأعمال الاتحاد الاقتصادي الأوراسي؛ وذلك في سبيل تعزيز الاتحاد الاقتصادي الأوراسي التعاون مع البلدان الأخرى ومنظمات التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد أشاد بمذكرة التفاهم التي وقعها رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون واللجنة الاقتصادية الأوراسية في 10 نوفمبر 2020 كخطوة متقدمة نحو تكامل أوراسي أكبر. كما عمل الاتحاد على تعزيز عمليات التكامل في إطار المجموعة الأوراسية مثل تنفيذ اتفاقية التعاون بين المجموعة والصين والهند (<https://bit.ly/2XSheDH>).

على الرغم من وجود أهداف مشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد إلا أن المصالح متباينة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر تعمل كزاخستان على إزالة الحواجز الجمركية التي تواجه التبادل التجاري مع روسيا، بهدف زيادة الصادرات وتصحيح الخلل الذي لحق بالميزان التجاري بين الطرفين. أما روسيا فهي الوحيدة التي مصالحتها سياسية بالأساس تستهدف من خلاله إعادة إحياء الاتحاد السوفيتي من جديد أو على الأقل تعزيز النفوذ في المنطقة وبخاصة مع توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الأوروبي من جهة، وزيادة التمدد الصيني في منطقة آسيا الوسطى من جهة ثانية. (بارمن 2015، ص. 80).

بالتعمق قليلا في موقع دول الاتحاد الأوراسي بالنسبة لروسيا؛ يتضح أن روسيا يحدها غربا روسيا البيضاء، وجنوبا كازاخستان، أي أن روسيا تحاول حماية حدودها بالانطواء تحت اتحاد يضمن لها عدم اختراقها من طرف الغرب، بما يضمن لروسيا حلفاء على حدودها. فالأزمة الأوكرانية تعتبر من بين أهم الأسباب الخفية التي أنشأ من ورائها هذا الاتحاد، فالغرب الذي يحاول طمس دور روسيا وتضييق الخناق عليها من خلال محاولاته في السيطرة على الأوضاع في أوكرانيا والوقوف أمام النفوذ الروسي في أوكرانيا. إدراكا من الغرب على أن أوكرانيا تعد محورا جيوبوليتيكيا وذلك حسب تعبير زبغنيو بريجنسكي في رقعة الشطرنج الأوراسية، وهذا ما دفع بالغرب إلى محاولة إبعاد روسيا عن المسرح الأوراسي بحرمانها من أوكرانيا.

ب- تحديات الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

يعمل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على الحفاظ على استمراريته وضممان تحقيق أهداف ومصالح الدول الأعضاء، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات لاسيما في ظل الصراع والتنافس مع الاتحاد الأوروبي حول ضم أوكرانيا، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحدي إصدار عملة موحدة: إن أحد عوامل نجاح التكامل الاقتصادي هو قدرتها على تطبيق خطوات التكامل الاقتصادي وزيادة عدد الدول الأعضاء. لذلك يجب على الاتحاد الأوراسي الإسراع في عملية توحيد العملة للوصول إلى إيجاد كيان فوق وطني. وهو المقترح الذي يركز عليه بوتين. إلا أن هناك جملة من التحديات الذي تعترض ذلك؛ ومثالها تراجع حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، غياب تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، عدم استقرار العملات الوطنية والاعتماد الكبير على أسعار النفط العالمية. وبناء عليه فإن العملة المشتركة تتطلب وقتا طويلا نتيجة لاعتماد الاقتصاديين الروسي والكزاخي بشكل كبير على تصدير النفط والغاز.
- الأزمة الاقتصادية الروسية: لم تؤثر العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا فقط بل امتدت إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي نتيجة لارتباط الاقتصاديات بالاقتصاد الروسي، وهذا ما يبين هيمنة روسيا على الاتحاد والتزام الدول الأخرى ذات الوزن الجيوسياسي الأقل والاقتصاد بالقرارات

الروسية. كما أثرت الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد البيلاوسي الذي انكمش بنسبة 0.6 % عام 2014 والاقتصاد الكزاخي بنسبة 4.3%. أضيف إلى ذلك انخفاض العملات من جهة ثانية. الوصول إلى الأسواق الإقليمية: العمل على إقامة مناطق التجارة الحرة مع الدول غير الأعضاء ذات الاقتصاديات متسارعة النمو أو الاتحادات الاقتصادية يمثل مرحلة ذات أهمية كبرى نحو ترسيخ قدرات الاتحاد الأوراسي. لذلك يسعى الاتحاد إلى عقد اتفاقيات مع كل من مصر، الهند، إيران، إسرائيل، تركيا والفيتنام. إلا أن هذا الهدف يتطلب وقتا طويلا ويصعب تحقيقه (بارمن 2015، ص. ص. 81-82).

خاتمة:

انطلاقا من أهمية المنظور الجغرافي القاري الذي يربط بين القارة الأوروبية والأسبوية من جهة، والاعتماد المتبادل بين دول القارتين من جهة ثانية، تعمل روسيا الاتحادية على إعادة إحياء السيطرة على النطاق الجغرافي القريب منها وعمقها الاستراتيجي في أوروبا الوسطى والشرقية في ظل صراعات القوى الكبرى على أوراسيا.

لعبت روسيا دورا حاسما في الأزمة الأوكرانية الأخيرة، حيث عبرت المواقف التي تبنتها روسيا البوتينية عن إرادة روسية حقيقية في التصدي إلى أي محاولات تطمح إلى تقزيم الدور الروسي. كما عبر التدخل الروسي في الأزمة على تشبث روسيا بالتواجد في المنطقة الأوراسية كلاعب أساسي، والتمسك بمبدأ عدم السماح لعدوها التقليدي "الحلف الأطلسي" من الاقتراب من حدودها، وذلك لما يشكله من تهديد لأمنها القومي، ولأهم أهداف الإستراتيجية الروسية التي تطمح من خلالها لعب دور فاعل في مجالها الحيوي "المستوى الإقليمي".

إن ما يعزز النفوذ الروسي في المنطقة الأوراسية هو إنشاء الاتحاد الأوراسي الذي هيمن على الأجندة السياسية لبوتين، ومثل تطورا منطقيا لما بعد الاتحاد السوفيتي في سبيل تحقيق المصالح والأهداف الجيوسياسية الروسية. كما أن لسياسات روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية وتجاهل كل العقوبات الاقتصادية الغربية دور بارز في النظرة الإيجابية تجاه روسيا وتجاه الاتحاد الأوراسي، وهو ما قد يؤدي إلى بناء الثقة وضم أعضاء جدد مستقبلا.

التواجد في المنطقة الأوراسية تعتبره روسيا الاتحادية حقا شرعيا: نتيجة للارتباط الذي جمع بين روسيا ومجموعة هذه الدول تحت مظلة الاتحاد السوفيتي سابقا، وهو ما سيمنحها ويقدم لها بطاقة عبور للعب دور فاعل على المستوى الدولي. ولم تجد روسيا أفضل من أوكرانيا حتى تثبت للعالم أجمع أنها لا تزال قوة رادعة. وهو الأمر الذي أعاد للساحة الدولية طرح فكرة عودة الحرب الباردة من جديد في ضوء هذه الأزمة. وخاصة بضم الكرملين شبه جزيرة القرم والتي خلفت عدوى زحف الحركات المطالبة بالانفصال في شرق أوكرانيا. وهذا ما يعد مكسبا فعليا لروسيا في خضم التنافس الدولي على أوراسيا.

قائمة المراجع

1. بريجنسكي، ز. (1999). رقعة الشطرنج الكبرى. الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية. تر: أمل الشرقي. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

2. بارمن، ي. (2015). قاطرة بوتين: الاتحاد الأوراسي مدخل لتعزيز نفوذ روسيا الإقليمي اتجاهات الأحداث، العدد 10.
3. بوتين يبحث على شراكة أوثق بين الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزام والطريق، 12-12-2020 أنظر الرابط: <https://bit.ly/2XSheDH>
4. الجبوري، إ.ض.م. (2011). إدارة الأزمات الدولية. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
5. الجراش، إ. (2015). الاتحاد الاقتصادي الأوراسي... رؤية جيوبوليتيكية، جريدة البناء، أنظر الرابط: <https://bit.ly/3qrLthb>
6. رسول، م. (2018). الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
7. —، —، الأزمة الأوكرانية ورهانات أمن الطاقة الأوراسية مع الإشارة لحالة الأمن الطاقوي الجزائري. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
8. المساعدة، م.ع.م. (2012). إدارة الأزمات: المداخل-المفاهيم –العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
9. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (2014). تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية، القسم السياسي.
10. النائي، ع.ك.س. (2017). روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
11. نومكن، ف. (2006). العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
12. السامرائي، م.س. (2018) إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية. الأردن: دار الأكاديميون.
13. قلعجيه، و. (2016) روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
14. غريفش، م وأوكالاها، ت. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- 15- Badri M. (2007). L'Ukraine : entre L'union Européenne et la Russie. Institut d'études Politiques de Lyon : Université Lyon 2.
- 16- Brzezinski, Z. (1997). The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives. Washington.
- 17- Mackinder, H. J. (1904) . The Geographical Pivot of History, The Geographical Journal vol. XXIII, no. 4
- 18- La Crise Politique en Ukraine et le rôle de la Russie, Revue Babord, N54, Avril-Mai 2014. <https://bit.ly/2Nb2Swl>
- 19- [Carte Géographique Ukraine.](https://bit.ly/3qqM2aZ) <https://bit.ly/3qqM2aZ>